انخرط اليسار الماركسي في الثورة منذ البداية، أولاً كأفراد ولاحقاً كجماعات، مبتعداً عن الرؤية القاصرة لتيارات من اليسار التي تضع شروطاً على الثورة وتؤكد بأنها إذا لم تكن بقيادة سياسية وطنية واضحة فهي ليست بثورة، بينما بنى اليسار الماركسي الثائر رؤيته وممارسته، منطلقاً من أن الثورة ليست مؤامرة إمبريالية وليست نتاج "الربيع العربي" فقط، وليس لها أساس طائفي ضد نظام طائفي قائم، بل هي ثورة الطبقات الشعبية والمفقرين من الطبقة الوسطى والفئات الشبابية المتعلمة، وقد توسعت بفعل القتل الممنهج للسلطة، وبالتالي الثورة عملية تاريخية ناجّة عن قمع سياسي واستغلال اقتصادي، عززته السياسات الليبرالية في الاقتصاد، وهي الشرط العام للثورة السورية ولغيرها من الثورات العربية.

اليسار منخرط في كل شؤون الثورة وفي كل أعمالها، وإن كان دوره فيها ضعيفاً، لكنه يشكّل منها ذلك الجزء الذي يعمل على تطويرها والدفع بها إلى الأمام، بعكس أحزاب شيوعية هي جزء من السلطة الاستبدادية تاريخياً، سواء عبر كونها في "الجبهة الوطنية التقدمية" أو عبر قنوات اتصال مختلفة (قدري جميل)، اختارت هذه الأحزاب بسبب انتهازيتها المفرطة (المقصود قيادات تلك الأحزاب وليس كوادرها) وبسبب ضعفها وطبيعة علاقتها بالدولة التي تمرّ عبر الأجهزة الأمنية، اختارت الانحياز للسلطة ضد الشعب الثائر ووافقت على الحل الأمني، هذا هو موقعها الطبيعي بحكم تكوينها، وستزول مع رحيل السلطة.

معارض وطني..ولكن!

قدري جميل، وكونه معارضاً "وطنياً" بفعل التوصية الروسية وارتباطه بالنظام، فإن مشاركته الأخيرة بانتخابات مجلس الشعب ولاحقاً بالوزارة، لا تأتي من كونه متحسس لأوضاع الطبقات الشعبية، ويقف ضد نهب القطاع العام ويعمل على إيقاف السياسيات الليبرالية، بل تأتي مشاركته من زاوية التوظيف السياسي ضد قوى المعارضة في الداخل والخارج، وبالطبع على أرضية موافقته على كامل الحل الأمني، فلا يمكن لعاقل أن يفصل بين إصلاحات النظام ومنها توزير قدري، وبين الحل الأمني العسكري الدموي الذي يسحق الطبقات الشعبية التي يدعي الوزير «الشيوعي» انتماءه إليها، وكون ذلك التوزير يخدم فقط الحل الأمني، فلا يعد خط قدري يسارياً، بل هو «معارض» تحت الطلب، ويعمل على تشويه صورة اليسار، ويجعل منه «مسخرة» ثورية تحلم بتغيير السلطة من داخلها، وهو دجل ونفاق انتهازي أكثر من كونه حلم بكل تأكيد.

الرؤية الماركسية القائمة على التحليل الطبقي للواقع السوري، تؤكد على أن لا مكان ليسار ماركسي خارج الثورة؛ فثورة تعم سورية بأكملها، لا يمكن سوى لانتهازي أو إصلاحي أن يعمل ضدها، أو يضع لها معايير "حلال" محددة للعمل وفقها، اليسار الجاد ينخرط فيها ويعمل على تجاوز انحرافاتها، وإن كانت ليست بثورة تابعة لأحزاب سياسية لكنها ثورة سياسية بامتياز، تستهدف بشكل واضح إسقاط النظام، وهذا يعني أنها: ثورة ضد الإفقار وضد النهب والاستغلال والاحتكار، وهي ثورة سياسية ضد الاستبداد أنى أتى، ضد العنف، ومع أنها مارست العنف الثوري ضد السلطة بعد أشهر لانطلاقتها، وتورط بعض الجهات والأفراد المحسوبين عليها بأعمال عنف خاطئة، فإن الثورة تسارع بشكل مستمر إلى التخلص منها، واستعادة دور العنف الثوري، والماثل في الدفاع عن النفس وحماية المظاهرات ومحاربة قوات الأمن والشبيحة والمخبرين، وخوض بعض المعارك الصغيرة ضد قوات الجيش، بهدف إنهاك القوى العسكرية والأمنية، وذلك لتعميق الثورة وإدخال مناطق جديدة فيها، هذه السلوكيات هي أفعال سياسية لثورة فئات لطالما عانت الاستغلال والاضطهاد والظلم والاستبداد، وتعمل جاهدة وعبر أنهار دمائها لإسقاط النظام، هذه الفئات لا يمكن ليسار ماركسي إلا أن يؤيدها وينخرط بها.

يسار خائف، يسار متقادم، متعال بفشله، لا يرى سوى السلبيات، ويقول بها منذ اليوم الأول للثورة، وهي لما تتصاعد بعد، كالكلام عن العنف والحرب الأهلية والمؤامرة و"الطائفية والإثنية"، هو ليس بيسار ثوري، لأنه يضع نفسه ضد الثورة و ضد إسقاط النظام، لذلك لا يسمى الثورة ثورة ويداور على شعار إسقاط النظام، ويتلهى بالمبادرات العربية والعالمية، ويحاول تحقيق مكاسب انتهازية صغيرة من الثورة، تساعده على تعزيز مواقعه في النظام، هذا اليسار ليس له مكان في الثورة، وحسناً فعل بمجابهتها منذ اليوم الأول والنأي عنها، لأنه مهزوم تاريخياً، وقد عمقت الثورة الشعبية من هزيمته، وسيكون فقط لليسار الثائر والمؤيد للثورة والمنخرط بأعمالها والمنتقد لأخطائها، دور في بناء كتلة يسارية ممثلة للطبقات الشعبية، وتعمل على تحقيق مصالحها عبر انتصار الثورة والعمل على تحقيق أهدافها بإسقاط النظام.

اليساري
الشعب يريد إسقاط النظام
ائتلاف اليسار السوري
العدد 6 - تاريخ 01/07/2012

وهم الحسم العسكري

أطلق النظام على الموجة الجديدة من العمليات العسكرية الشرسة والدموية (قصف مدفعي وجوي وتدمير للمدن) اسم "الحسم العسكري"، وذلك في محاولة لطالما تكررت، للإيحاء بأنه لم يستنفذ بعد كافة الحلول الأمنية-العسكرية، أي ليضع العمليات العسكرية الشرسة في سياق حل يروجه لمؤيديه، فنقطة ضعف النظام ومأساته الحقيقية هي عدم امتلاكه أفق لأي حل حقيقي يخرجه من مأزق الثورة وببعده عن السقوط المحتم، لذلك تتركز سياساته على إطالة أمد الأزمة مستخدماً لتحقيق ذلك مزيج من الإصلاحات عديمة القيمة من جهة (وآخرها تشكيل حكومة جديدة ضمت معارضين مدجنين)، والقمع والتدمير الذي يعتبر السياسة الوحيدة للنظام جهة أخرى.

الثورة تتصاعد بقوة وبجرأة، بينما تخرج المزيد من البلدات والمناطق عن سيطرة النظام، ومن ضمنها ولو جزئياً، حلب والعاصمة دمشق، ويشتد عود العمل المسلح في الثورة حيث بات يأخذ شكلاً أكثر اتساقاً وانضباطاً وتنظيماً، ويبدو أن أعداد المسلحين الذين يدافعون عن الثورة قد ارتفعت إلى حد جعل العمل المسلح يجتاز مرحلة جنينية سابقة ليدخل بمرحلة أخرى يكون فيها تأثيره أكبر وأكثر فاعلية، وذلك بالتزامن مع ارتفاع مستوى التكتيك القتالي ضد أجهزة النظام ومليشياته وحيازة الثوار على بعض الأسلحة المضادة للدبابات والمدرعات التي جعلت من اقتحام المدن مهمة عسيرة ومكلفة للغاية، هذا ما دفع النظام لاستخدام المدافع والحوامات العسكرية لقصف مناطق خارج سيطرته وعاجز عن دخولها، وبالنتيجة فإن ذلك يعكس فقدان النظام القدرة على السيطرة على الأرض في مناطق عديدة من سورية.

إذاً، فإن توسع الثورة وعجز النظام عن "الحسم" هو بالتحديد ما يدفعه لتوسيع العمل العسكري المدمر وإطلاق عبارات رنانة من قبيل "الحسم" و"التطهير"، إن النظام السوري الذي رفض كافة المخارج السياسية واتجه نحو التدمير الشامل قد حفر قبره بيديه، ويبدو اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن ميزان القوى يميل لصالح الثورة بكل تشكيلاتها النضالية، فالعمل المسلح قد عظم وتنامى وباتت هزيمته مستحيلة، لكن دون الدخول في أوهام حول قدرته وحيداً بمعزل عن أشكال النضال الشعبية المتعددة (التظاهرات، الإضرابات..) على تحقيق النصر، فجيش السلطة مازال متفوقاً في العدد والتنظيم والتسليح، فيما تتفوق الثورة بالتعبئة الشعبية والمشاركة الجماهيرية الكبيرة، وهذا ما يحدد في النهاية انتصار الطبقات الشعبية، النظام يضعف ويتفكك تحت وطأة الثورة وحيويتها المدهشة، وتحت ضغط تناقضاته الداخلية الحادة.

الشهيد
إبراهيم القاشوش

في الرابع من تموز الماضي اغتال الطغاة بلبل الثورة السورية البطل ابراهيم القاشوش، وقتها لم يكتف المجرمون الحاقدون بقتله، بل انتزعوا حنجرته التي أرعبتهم، والتي أخرجت ذلك الصوت الفريد الذي جمع عنين النواعير وعناد العاصي وآهات الفقراء الذين انتمى إليهم وصيحات الثوار المنادية بالحرية، نعم، رحل عندليب الثورة، لكن أغانيه حلقت في سماء سورية من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، فسمعها ورددها ملايين السوريين، وظهر مئات القواشيش الذين ساروا على نهجه... واستشهد العديد منهم، وسوف تبقى أهازيجهم وأسماؤهم خالدة إلى أبد الآبدين.

الثورة السورية والوضع الدولي

روسيا وأميركا والصراع على سورية

يبدو منذ وقت بأن مصير الثورة السورية بات مرتبطاً بالوضع الدولي، خصوصاً بالعلاقات الأميركية الروسية، وأصبح التركيز على "النشاط الدولي" هو الذي يحظى بالاهتمام، حتى في الإعلام، ولهذا باتت الثورة مهددة بـ"التعنت» الروسي، أو بالمساومة الأميركية الروسية، ربما كان أسوأ ما مورس في الفترة الماضية هو تركيز بعض أطراف المعارضة السورية (خصوصاً المجلس الوطني) على "التدويل" ونقل القضية إلى مجلس الأمن، دون تلمس للتحوّلات التي طالت العالم في السنتين الأخيرتين، ولحظ التراجع الأميركي والتقدم الروسي، الأمر الذي كان يعني تعزيز وضع السلطة السورية عالمياً من خلال الدعم الروسي اللا محدود كما ظهر، ولهذا بدت السلطة السورية "قوية" عبر «صلابة" روسية- صينية فرضت إفشال كل محاولة لإدانة السلطة على جرائمها، أو منع الوصول إلى "حل" يفرض تغيير هذه السلطة، أو يطرح مسألة التدخل العسكري.

ونحن لسنا مع التدخل العسكري في كل الأحوال، وضد السعي لاتخاذ قرارات تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يشرّع التدخل العسكري، رغم أن الفيتو الروسي لازال يمنع اتخاذ قرارات في هذا السياق، لأن كل تدخل عسكري إمبريالي لن يخدم

لنحمي الثورة من الإمبرياليات المتصارعة

نريد إسقاط النظام

> **الثورة مهددة «بالتعنت» الروسي، أو بالمساومة الأميركية الروسية.**

الثورة، على العكس، سوف يجهضها من خلال حرب تدمّر البلد وتطيل الصراع، وتفتح على احتلال يقود إلى اشعال الحروب الطائفية.

لكن لابد من لحظ الوضع الدولي وكيف يلعب بقضية الثورة السورية، فهل تريد أميركا انتصار الثورة؟ أو هل تريد السعودية انتصار الثورة؟

البعض يرى "التناقض" بين السلطة وأميركا فيعتقد بأن الولايات المتحدة سوف تتدخل من أجل تغيير السلطة، هذا هو منطق المجلس الوطني، الذي لا يملّ من تكرار الدعوة للتدخل الدولي تحت البند السابع، لكنه لا يرى موقف الولايات المتحدة، والاحتكارات الإمبريالية، من الثورة (كما من الثورات في تونس ومصر واليمن)، وإذا كانت أميركا في وضع اقتصادي فرض عليها الضعف، وبالتالي التراجع عن سياساتها الهادفة إلى احتكار السيطرة العالمية، وجعل روسيا/ الصين في وضع هجومي في سياق الصراع من أجل إعادة اقتسام العالم، وصياغته على أساس تعددي، أو ثنائي القطب، إذا كان وضعها قد أوصل إلى ذلك، وهو ما يعني عجزها عن التدخل العسكري كما كانت تفعل سابقاً، فإنها أيضاً تخاف الثورات التي نتجت أصلاً عن طبيعة التكوين الاقتصادي الذي فرضته الطغم المالية الأميركية المهيمنة في التكوين الإمبريالي المسيطر، حيث أن هذه الثورات ستقود إلى تغيير النمط الاقتصادي الذي يناسب السيطرة الإمبريالية (الاقتصاد الريعي المافياوي)، ويمكن أن تدفع إلى تبلور مشروع طموح

التضامن الثوري

تبرهن الشعوب العربية يوما بعد آخر في مسيرتها الثورية عن تطور وعيها وتجذير مطالبها الثورية، فها هي تتضامن فيما بينها وتنتصر لبعضها البعض مؤكدة ان المعركة هي واحدة مع نظام عالمي ينهب خيراتها عبر أذنابه الحكام العرب، وإن انتزاع إي بلد عربي من قبضة الهيمنة الاقتصادية الرأسمالية هو خطوة نصر في مسيرة التحرر العربي و العالمي.

مارد الثورة

تظهر خطة عنان كقزم صغير أمام مارد الثورة وأهدافها العظيمة، حتى هذه الخطة الهزيلة قد جاءت بقوة الثورة ومحركات دفعها الخارقة، وكون خطة عنان قابعة الآن بين الحياة والموت في العناية الدولية المشددة، فذلك لا يعني الشعب الثائر بشيء لا من قريب ولا من بعيد، من ينوح ويندب على موت المبادرة ربما روسيا وأطراف دولية وبعض القوى السياسية التقليدية الفاقدة الأمل بانتصار الثورة بقواها الذاتية واسقاط النظام، وليس هنالك ما يشير الى غير هذه الحقيقة الآتية: سنسقط النظام بقوانا الذاتية، ونبني دولة تخيب طموحات وآمال كل الأطراف الدولية، دولة علمانية ديموقراطية قوية تحقق تطلعات السوريين لعيش كريم وحياة حرة.

بالعربي الفصيح

شو بدك بالحكي.. خلصت؟! وصار عنا حكومة جديدة، ولم يبقى للشعب، بعد الآن، أي حجة كي يثور على النظام، فالحكومة العتيدة تمثل كل السوريين، معارضين وموالاة؟! تخيل يارعاك الله.. نائب رئيس الحكومة صار من المعارضة؟! بعدين انتبه.. مو حياالله معارضة.. هالمرة، معارضة عن جد، مو مجرد ديكور، والدليل انها وقفت مع الثورة من أول يوم، وما خلت مظاهرة تعتب عليها؟! مشان هيك، مافي داعي لسوء النية، وبيكفي تنقير على يساريين آخر زمن اللي صاروا بالحكومة، قصدي واضح.. الزلمة وافق يكون وزير التجارة الداخلية ونائب لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية لأنه بدو يطلع الزير من البير، بدو يحارب الفساد والغلا والغلاوجية ويحل مشكلة البطالة ويرفع الحد الأدنى للأجور، ويحل مشكلة الغاز والكهرباء اللي من اليوم وطالع ماراح تنقطع وخصوصاً يوم الخميس، وبدو يغير السياسات الليبرالية اللي خربت اقتصاد البلد، ويرجع حقوق العمال والفلاحين وصغار الكسبة، يعني الزلمة مع انه معه مصاري ما بتاكلها النيران، بس هو منحاز للطبقات الشعبية، بل إنه يعتبر نفسه ممثل ورب الطبقات الشعبية؟؟!! عن جد عن جد هالمرة.. في حسنة وحيدة يتيمة للحكومة الجديدة هي إحداث وزارة المصالحة الوطنية، فهذا يعني اعترافاً صريحاً من النظام بأن الطرف الذي يتصارع معه، أي الشعب الثائر، هو طرف وطني، وليس عصابات مسلحة أو سلفية، صحيح أن تشكيل الحكومة جاء على إيقاع الدم المسفوح، والحملة العسكرية التدميرية المسعورة التي يشنها النظام، وبالتالي "مافي ناموس" كل من رضي الدخول في هذه الحكومة، بل إنه، بشكل مباشر أو غير مباشر، شريك في جرائم النظام، لكن الحكومة تشكلت وصارت أمر واقع.. يعني بالعربي الفصيح.. صارت، يا معلم.. قدرك وقدري وقدر كل الناس.. لا ترجع وتقللي الحكومة الجديدة متل عضرط لا بتحل ولا بتربط.. خليك يا حبيب سعيد ومتفائل لأنه التفاؤل جميل، وخصوصاً أن الحكومة الجديدة، هي حكومة راجحة، ومحبكة، وعم ترغي رغي، والجليلاتي مارح يخليلها ستار مغطى.. حكومة بلاحجاب.. يعني بلامعنى.. سافرة؟!.

الليرة السورية على حافة الانهيار؟

يعد مؤشر سعر صرف الليرة تجاه الدولار من أكثر المؤشرات حساسية والتي تعكس الواقع الاقتصادي للبلد. حيث أن تمويل عملية الاستيراد في سورية مرتبطة بالدولار الأميركي تاريخياً. صحيح أنه تم في السنوات العشر الأخيرة التحول تدريجياً باتجاه اليورو. ولكن بقي الدولار هو العملة الرئيسية للتداول بشكل كبير.

ويأتي هبوط سعر صرف الليرة السورية متزامناً مع العقوبات المالية من قبل جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وتركيا على الحكومة السورية في محاولة لحثها على وقف سياساتها القمعية. وقد شملت وقف التعامل مع البنك المركزي السوري. ووقف المبادلات التجارية الحكومية. وتجميد الأرصدة المالية للحكومة السورية. ووقف التعاملات المالية معها. ووقف جميع التعاملات مع البنك التجاري السوري. ووقف تمويل أية مبادلات تجارية حكومية من قبل البنوك المركزية العربية مع البنك المركزي السوري. وتضمنت العقوبات الأوربية أيضا حظر الوثائق التأمينية والتعامل مع شركات نفطية حكومية. ترافق ذلك بعمليات سحب كبيرة للإيداعات بالليرة السورية من المصارف السورية من قبل المواطنين ومحاولة تحويلها إلى عملات أجنبية. ونزوح كبير وهروب للعملة الأجنبية إلى المصارف اللبنانية. حيث قام قسم كبير من رجال الأعمال والمسؤولين بتهريب أموالهم إلى الخارج.

هبط سعر صرف الليرة تجاه الدولار في الأشهر الأولى من عمر الثورة هبوطاً كبيراً. حيث وصل في مدينة حلب إلى أكثر من *100* ليرة تجاه الدولار. وخسرت الليرة السورية نحو *70%* من قيمتها. والآن. وبعد مرور حوالي السنة ونصف استقر سعر صرف الليرة نسبياً عند حدود *70* ليرة تجاه الدولار. حيث فقدت نحو *51%* من قيمتها. حاولت الحكومة السورية أن تحقق استقراراً مقبولاً في سعر الصرف الليرة لتعكس تماسك وضعها الاقتصادي. ولتكسب ثقة الشارع. وضحت في سبيل ذلك بقسم كبير من الاحتياطي النقدي عبر عمليات المضاربة وجلسات بيع الدولار التي قام بها مصرف سورية المركزي لضبط الفجوة السعرية بين سعر صرف السوق السوداء وسعر صرف المركزي. إلى جانب ضبط عمليات الصرافة غير المرخصة. واستقر الدولار بالنتيجة في جيوب صرافي السوق السوداء. وكان واضحاً جداً تخبط الحكومة من خلال قرارها الشهير بوقف الاستيراد ومن ثم التراجع السريع عن هذا القرار وفي القرارات المتلاحقة لتمويل الاستيراد.

لحظة حرجة

وضع الليرة السورية الآن على حافة الانهيار. خصوصاً بعد طباعة كميات جديدة من العملة في موسكو وضخها في الأسواق التي تعاني نقصاً في السيولة. وهو ما يؤشر إلى انخفاض كبير في عائدات الدولة وإيراداتها الضريبية. حيث باتت عاجزة عن تحصيلها في ظل انحسار سيطرتها على المدن الثائرة. وهو ما دفعها لتعويض العجز بطباعة سيولة نقدية بدون رصيد. وهكذا وصل وضع السيولة النقدية والاحتياطي *(يقدر حاليا حسب الواشنطن بوست بخمسة مليار دولار وتستهلك منه الحكومة شهرياً حوالي الواحد والنصف مليار)* إلى نقطة حرجة يتوقع عندها أن تدخل سورية في دوامة هائلة من التضخم وارتفاع الأسعار وفقدان الثقة بالعملة الوطنية. في ظل حجم إنفاق حكومي كبير جداً يصب في الجانب العسكري الأمني ضد الشعب. وهكذا فإن الدولة السورية تدخل مرحلة الانهيار والإفلاس المالي.

من أجل تأمين كافة احتياجات الفقراء وحقوقهم السياسية بتغيير السلطة

نريد اسقاط النظام

التطور الاقتصادي والمجتمعي هو في الواقع في تناقض عميق مع مصالحها.

هذا ما جعلها تحاول الالتفاف على الثورات في تونس ومصر عبر تدخل الجيش والتفاهم مع الإسلاميين. كونها كانت قد رسّخت سيطرتها هناك. لكنها في سورية لا تستطيع ذلك نتيجة أنها لم تستطع خلال السنوات الماضية تكريس سيطرتها بعد أن فشلت محاولتها تغيير السلطة سنوات *2005/ 2007*. وحيث شبكت الرأسمالية المافياوية التي سيطرت للتو في سورية مع كل من إيران وتركيا وروسيا. وهو الأمر الذي جعلها تراوغ في موقفها طيلة الأشهر السابقة. ولازالت. كما دفعها إلى «الإقرار» بأن سورية هي لروسيا على ضوء تحوّلات الوضع الدولي. لكنها أيضاً ليست مع انتصار الثورة.

الصراع على سورية

الآن. إذا كانت روسيا هي التي ترعى السلطة وتدافع عنها. وتؤكد على رفض كل تدخل عسكري. فإن صراعها مع البلدان الرأسمالية جعل هذه الأخيرة تعمل على «الوخز». من خلال التصريحات التي بدت متناقضة تجاه السلطة والثورة معاً. ودفعها لأن تجعل السعودية تقوم بدور «الداعم» للثورة من

الثورات ستقود إلى تغيير النمط الاقتصادي الذي يناسب السيطرة الإمبريالية الاقتصاد الريعي المافياوي.

خلال التركيز على تسليحها. وتحويلها إلى "حرب أهلية» بدأ الإعلام "الغربي" يروّج لها. بما في ذلك قائد المراقبين الدوليين. وحتى بان كي مون. الدول الإمبريالية سمت ذاتها "أصدقاء سورية". طبعاً في مواجهة روسيا حليف السلطة. لكن هل هم أصدقاء؟ كل اللقاءات التي يعقدونها تؤكد على دعم الثورة. والتضامن مع الشعب السوري. لكن سنلمس بأن حدود «دعمهم" لا تصل حدّ التدخل العسكري. هذا محبط لبعض أطراف المعارضة. لكنه مهم بالنسبة لسورية ذاتها. حيث لا يحتاج إسقاط النظام لتدخل إمبريالي يدمّر ما تبقى من البلد ويؤسس لصراعات طائفية. يصبح ما يروّج له الإعلام عن حرب أهلية واقعاً. فهذه الحرب تُجلب مع التدخل الإمبريالي.

ما يبدو للبعض بديلاً عن ذلك هو العمل على تحويل الثورة الشعبية إلى "كفاح مسلح" عبر دعم بعض المجموعات الأصولية. والدفع نحو استقطاب طائفي تحت عنوان تسليح الجيش الحرّ. السعودية تعمل على ذلك. فهي ضد انتصار الثورة في سورية وفي كل المنطقة خشية أن تصل إليها. والحكم فيها يعرف بأن ظروف الشعب هناك لا تختلف عن ظروفه في أي بلد عربي آخر. رغم الأموال الهائلة التي يضخها النفط وتذهب إلى جيوب الأمراء. وتوضع في الولايات المتحدة. هنا سنلمس ربما السياسة الأميركية *(والصهيونية)* بشكل واضح. حيث تدفع باتجاه تحويل الثورة إلى حرب طائفية تحت ذريعة "إسقاط النظام عبر العمل المسلح". الذي هو في كل الأحوال غير قادر على تحقيق ذلك وحده *(كما أشرنا مراراً)*.

ما يبدو واضحاً هو أن "التسليم من قبل أمريكا والغرب" بأن سورية هي لروسيا لا يعني الاستسلام لهذه النتيجة. على الأقل من أجل جعل تدفع كلفة أعلى من قبل روسيا. والأخطر كلفة أعلى لسورية ذاتها. وأيضاً العمل من أجل ألا تنتصر الثورة. هذا هو ملخص الوضع الدولي. ودور "أصدقاء سورية».

الثورة والتدخل الخارجي

أكثر ما يلفت الانتباه في اجتماع قمة العشرين في المكسيك الذي عقد في منتصف حزيران، هو التعهد الصيني بدفع *48* مليار دولار لصندوق النقد الدولي، والتعهد والروسي بدفع *10* مليارات دولار للصندوق نفسه، وهذا يعني الدخول المباشر لكلا الدولتين على خط الرأسمالية المتوحشة الموجهة ضد شعوب الجنوب، وتكريس حقيقة الصراع بين أقطاب الرأسمالية في العالم، الذي ينتج عنه التحاصص وتوزيع مناطق النفوذ، وإحكام السيطرة على شعوب الكوكب وموارده، مع التدمير الممنهج للديمقراطيات حول العالم، وتغذية الصراعات بين المجموعات المختلفة، وتحويل الثورات الشعبية إلى نزاعات أهلية مفتوحة، تشكل أسواقا جديدة للسلاح، وتؤدي إلى تدمير الدول وبناها التحتية، وبالتالي إخضاعها لقروض طويلة الأمد لا يمكن سدادها لصندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الرأسمالية، بغرض إعادة الإعمار أو ما شابه ذلك من كذب صريح، وبالتالي إنجاز الاحتلال الحقيقي للدول عبر المديونات الهائلة والسيطرة على مواردها الطبيعية واستعباد شعوبها.

ومن هنا نجد بأن الخلاف الروسي-الغربي على الملف السوري هو خلاف مصلحي بامتياز، مدفوع بالصراع المتفاقم الناتج عن التقدم الروسي الصيني في خارطة النفوذ العالمي، وهكذا يقوم الطرفان بالكذب العلني، فيجري تمويل الأجهزة القمعية للسلطة السورية بالسلاح الروسي-الإيراني، مقابل تقديم بعض من سلاح ومال لبعض أطراف المعارضة، بسياسة غايتها ضمان عدم انتصار أي من الطرفين، بعد حصرهم باللعبة الطائفية، وتؤدي السياسة الروسية التي تغطي الأعمال الدموية الشنيعة لأجهزة السلطة (المذابح الجماعية، قصف المدن وتدميرها)، إلى إثارة الغضب الشعبي لحدوده القصوى، وتدفع الأطراف الأكثر تشنجاً دينياً إلى تبني خط عدمي-ثوري، يتم التسويق له ورعايته حتى من قبل المؤسسات الدولية، بوصف الوضع كحرب أهلية، وقرع طبولها، ودفعها إلى اتخاذ خطوط تماس والقيام بعمليات تطهير عرقية واسعة تتكفل قوات النظام بها، بما يرافق ذلك من تهجير وتجهيز للتغير الديمغرافي، مما يعود بالذاكرة مباشرة إلى حوادث البوسنة في العقد الأخير من القرن الماضي.

لقد بدأ التدخل الخارجي في سورية منذ فترة، وذلك عبر إمدادات السلاح والخبراء العسكريين الروس والإيرانيين والبوارج العسكرية على الحدود البحرية، وهو عكس التدخل الذي توقعه بعض قصار النظر، إلا أن السياسة الدولية تقوم على توزيع الأدوار والمهام، وإذ تظن السلطة الراهنة بأن هذا التدخل سوف يحميها، بإنقاذها من حتمية تاريخية يجرفها الدم النازف إليها، فهي واهمة، وسوف يتم الإجّار بها كما حدث مع غيرها، فكما قيل سابقاً بأن الطغاة يجلبون الغزاة، ومخطط الغزو النظري اليوم يستهدف سورية الدولة، ويتطلب تفتيتها وتدميرها، بعد إغراق الجميع بالدم، وتحويلهم إلى أمراء حروب بالوكالة.

وبعيدا عن مشهد خريطة المصالح الدولية، وبقراءة متأنية لميزان القوى في سورية، نجد بأن الثورة هي الأقوى، وهي القادرة الوحيدة على تغيير الموازين مهما اختلت، ومهما زادت قوة أعدائها وأحلافهم، لأنها تجاوز لتناقض عميق بين من استملكوا البلد واحتكروه كملكية خاصة وبين أصحابه الحقيقيين الخارجين من لحظة العبودية إلى الحرية، عبر قصر التناقض وتجاوزه إلى مرحلة صراعية أشد خطرا، تضع الشعب مباشرة أمام أعدائه الطبقيين الحقيقيين، من دون أبعاد وهمية تتعلق بالطائفية والقومية، فالصراع اليوم على سطح الكوكب، لا ينتمي إلى خانة السنة والشيعة، وما حدث بينهم من ثارات وموروث حكائي ديني قبل أربعة عشر قرناً، بل هو صراع جلي واضح يهدف إلى محاولة إعادة الشعوب الثائرة بالقوة إلى حظيرة العبودية بعد أن تذوقت طعم الحرية.

الخلاف الروسي- الغربي على الملف السوري هو خلاف مصلحي بامتياز، مدفوع بالصراع المتفاقم الناتج عن التقدم الروسي الصيني في خارطة النفوذ العالمي، وهكذا يقوم الطرفان بالكذب العلني.

دمشق.. الشرارة الأولى للثورة..

تتالت الدعوات الشبابية لأيام "غضب" في سورية منذ مطلع العام *2011*، وقد تفاعل الشعب السوري مع بعضها بدايةً، وخصوصاً في دمشق، بصورة خجولة، وبشكل جزئي وتدريجي، لكن ذلك راح يتغير ويتطور بسرعة فائقة تأثراً بالنجاح الذي حققته الثورتان في تونس ومصر، واندلاع الثورة في ليبيا، وكانت إحدى أبرز إشارات الاستجابة القوية في العاصمة لـ" الغضب العارم". المظاهرة العفوية في سوق الحريقة في *17/2/2011*، احتجاجاً على تعرض أحد الشباب للإهانة من قبل عناصر الشرطة، ثم أطل الخامس عشر من آذار ليحمل في طياته حدثاً مفصلياً، إذ قام عشرات الشبان بالتظاهر في سوق الحميدية منادين بالتغيير والحرية، وقد انطلقوا من جامع بني أمية الكبير في المدينة القديمة، ووصلوا إلى المرجة هاتفين: "وينك يا سوري وينك". و"سلمية.. سلمية". و"الله، سورية، حرية وبس".

وكما هو معروف، تعرض المتظاهرون حينها للضرب المبرح من قبل عناصر الأمن والشبيحة، واعتقل معظمهم، لكن ذلك لم يكن ليقف في وجه سيل الثورة، فبعد ثلاثة أيام انفجرت درعا، ثم تلتها مناطق ومحافظات أخرى، حتى وصلت رياح الثورة إلى معظم المناطق تقريباً.

بعد مظاهرة الحميدية، توالت المظاهرات والاعتصامات في قلب دمشق، وفي أحياء كثيرة داخلها وعلى أطرافها، وشهدت ساحات "عرنوس" و"يوسف العظمة" و"الأشمر" الكثير منها تضامناً مع المدن المحاصرة، وكلها كانت تُهاجم بشكل وحشي من شبيحة النظام ويُساق المشاركون فيها من الجنسين، إلى المعتقلات، وبعد أن حاصرت قوات الأمن الجامع الأموي، وأصبح من المتعذر انطلاق المظاهرات منه، برزت مساجد أخرى كمنطلق للمظاهرات، أبرزها مسجد الرفاعي في كفرسوسة ومسجد زين العابدين في الميدان..

ثم هبت برزة، فالقابون، فركن الدين، فكفرسوسة، فالحجر الأسود، فالتضامن، فجوبر، فالمزة، فالزاهرة، فنهر عيشة، فالصالحية، فدُمّر، فشارع بغداد... حتى عمت أشكال الاحتجاج المختلفة من اعتصام وتظاهر وبخ على الجدران، منذ أواسط العام الماضي، معظم أحياء العاصمة.

في حمأة هذا النشاط الثوري العالي، برز دور طلاب جامعة دمشق بمختلف كلياتها ومعاهدها، في المشاركة المؤثرة في الاحتجاجات، سواء ضمن حرم الجامعة أو خارج أسوارها، حيث ابتدعوا أساليب وأشكال مختلفة للتعبير عن مطالب الثورة وأهدافها، وقد اعتقل المئات منهم، وفصل كثيرون منهم وحرموا من متابعة تحصيلهم العلمي.

العشوائيات

واللافت أن العديد من مناطق العشوائيات على أطراف العاصمة (دف الشوك، التضامن، وادي المشاريع، نهر عيشة، الكيكية، الشيخ ابراهيم...إلخ) التي تسكنها الطبقات الشعبية المفقرة، شكلت الحواضن الحيوية للاحتجاجات، مما يؤكد على الطبيعة الطبقية للثورة السورية.

وقد تطور أسلوب قمع المظاهرات في العاصمة من الضرب بالهروات والعصي الكهربائية إلى إطلاق الرصاص الحي ضد المتظاهرين بسرعة كبيرة، وتناسب ذلك مع ازدياد عدد المتظاهرين من بضع عشرات إلى آلاف، من جهة، وارتفاع سقف الشعارات من المطالبة بـ" الحرية" إلى المطالبة بـ" إسقاط النظام". من جهة أخرى!.

منذ أكثر من ستة عشر شهراً وحتى الآن، لم تهدأ الاحتجاجات في العاصمة يوماً واحداً.

ومنذ أكثر من ستة عشر شهراً وحتى الآن، لم تهدأ الاحتجاجات في العاصمة يوماً واحداً، وقد أخذ بعضها في الأشهر الأربعة الأخيرة شكل "مواجهات مسلحة"، وخصوصاً في كفرسوسة وبرزة والقابون وركن الدين، كما توّج إضراب العديد من الأسواق الرئيسية (الحميدية، مدحت باشا، البزورية، المناخلية...) أشكال الاحتجاج القائمة، وشكّل نقطة علاّم بارزة في مسار الثورة، وقد اتبع النظام سياسة التفجيرات الشديدة والسيارات المفخخة في معظم المناطق الساخنة واتهام إرهابيين بالقيام بها، توهماً منه بإخافة المحتجين وحاضناتهم الاجتماعية، ولإعطاء نفسه مبرراً أمام مؤيديه والصامتين والرأي العام ووسائل الإعلام للإفراط في القمع..

لقد كانت دمشق سباقة في إعلان الثورة على الاستبداد رغم أنها مركز النظام ومقر مؤسساتية القمعية، ولاشك أنها، بدعم ومؤازرة ريفها الغاضب الذي بدأ يزحف بقواه نحوها، سيكون لها الدور الحاسم في إعلان السقوط الحتمي الوشيك للنظام!.